



## الجلسة ٦٥٢١

الخميس ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد ألتاغي . . . . . (كولومبيا)
الاتحاد الروسي	السيد بانكين
ألمانيا	السيد تيلمان
البرازيل	السيد فيرنانديس
البرتغال	السيدة كورتيس بالما
البوسنة والهرسك	السيد فوكازينو فيتش
جنوب أفريقيا	السيد غوفيندر
الصين	السيد سون زياو بو
غابون	السيدة نتيام - إهيا
فرنسا	السيد بون
لبنان	السيد خشاب
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
نيجيريا	السيد إيدوكبا
الهند	السيد كومار
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كينين

## جدول الأعمال

## تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2011/239)

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2011/244)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن نظره

في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/239،

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن السودان؛ والوثيقة

S/2011/239، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية

المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أذن لي بأن أدلى بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه

للمفاوضات المتواصلة بين طرفي اتفاق السلام

الشامل، بما في ذلك تحت إشراف الفريق الرفيع

المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ ورئيسه

الرئيس تابو مبيكي. وإذ يلاحظ المجلس اقتراب

موعد انتهاء الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل

في ٩ تموز/يوليه، يحث الطرفين، المجتمعين على أعلى

مستوى، حسب الاقتضاء، على التوصل إلى اتفاق

بشأن قضايا اتفاق السلام الشامل المعلقة وبشأن

ترتيبات ما بعد اتفاق السلام الشامل. ويشجع

المجلس أيضا الطرفين على التواصل مع الأمم

المتحدة بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة

في السودان.

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن بالغ قلقه

إزاء تزايد التوترات وأعمال العنف والتشريد في

منطقة أبيي. ويدعو المجلس كلا الطرفين إلى تنفيذ

الاتفاقات الأمنية الأخيرة والالتزام بها بسحب جميع

القوات من منطقة أبيي ما عدا الوحدات المتكاملة

المشتركة ووحدات الشرطة المتكاملة المشتركة

المأذون بها بموجب تلك الاتفاقات، وإلى التوصل،

على وجه السرعة، إلى اتفاق بشأن وضع أبيي في

مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل. ويؤكد المجلس

أن مسؤولية التوصل إلى اتفاق بشأن وضع أبيي تقع

على عاتق طرفي اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك

خلال مفاوضاتهما تحت إشراف الفريق الرفيع

المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ ورئيسه

الرئيس تابو مبيكي. وفي هذا الصدد، يعترف المجلس

بالحكم الصادر عن محكمة التحكيم الدائمة بلاهاي

في تموز/يوليه ٢٠٠٩ الذي يعيّن حدود أبيي.

”ويرحب مجلس الأمن بالشروع في عملية

مشاورات شعبية في ولاية النيل الأزرق وتحديد

موعد لاحق لإجراء انتخابات الولاية ونواب المجلس

التشريعي للولاية من ٢ إلى ٤ أيار/مايو في ولاية

جنوب كردفان. ويعرب المجلس عن قلقه إزاء

ارتكاب أعمال عنف مؤخرا في جنوب كردفان،

ويشدد على أن جميع الأطراف مسؤولة عن تفادي

خطابات التحريض وعن ضمان تنظيم انتخابات

ذات مصداقية في ظروف سلمية. ويؤكد المجلس

أيضا أهمية إجراء عمليات مشاورات شعبية شاملة

وفي أوانها وذات مصداقية بموجب اتفاق السلام

الشامل. ويحث المجلس كلا الطرفين على التوصل إلى

اتفاق أممي بشأن مستقبل عشرات الآلاف من جنود

الجيش الشعبي لتحرير السودان من ولايتي جنوب

وانعدام الأمن في دارفور، بما في ذلك انتهاكات وقف إطلاق النار، وفرض القيود على وصول العملية المختلطة ومجتمع المساعدة الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان في جميع أنحاء دارفور، والهجمات التي تشنها الجماعات المتمردة، والقصف الجوي من قبل القوات المسلحة السودانية، واستمرار تشريد المدنيين. ويعرب المجلس عن تعازيه الخالصة لأسرة أحد أفراد حفظ السلام قتل في ٥ نيسان/أبريل، ويحث العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وحكومة السودان على إجراء تحقيق كامل ودقيق في الحادث.

”ويكرر المجلس الأمن تأكيد دعمه للعملية المختلطة، بما في ذلك التنفيذ الكامل على نحو متزايد لولايتها المسندة بموجب الفصل السابع المتمثلة في إنجاز مهامها الأساسية وهي حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية، على النحو المحدد في القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، ويشير إلى الأولوية التي تحظى بها جهودها المبذولة لدعم العملية السياسية لدارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويطلب المجلس حكومة السودان والحركات المسلحة بوقف الأعمال العدائية وكفالة وصول العملية المختلطة بشكل كامل ودون عوائق، برا وجوا، إلى جميع أنحاء منطقة البعثة والسماح للعاملين في المجال الإنساني بتقديم المساعدة إلى جميع السكان المحتاجين. ويحيط المجلس علماً بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للسودان أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، وأعلن فيه أن حكومة بلده ستصدر جميع تأشيرات الدخول المعلقة لأفراد العملية المختلطة البالغ عددها ١١٧ ١ تأشيرة،

كردفان والنيل الأزرق. ويحث المجلس أيضا الطرفين على التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية وعلى تحديد الوضع المستقبلي للجنوبيين الجنديين حاليا في القوات المسلحة السودانية.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء أعمال العنف التي دارت مؤخرا بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وميليشيات محلية، وتحديدًا في ولايات جونقلي وأعلي النيل والوحدة. ويدعو المجلس قادة حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان إلى إيجاد حلول سلمية للعنف وتفادي وقوع المزيد من الاشتباكات واستعادة الهدوء.

”ويشدد المجلس على ضرورة قيام طرفي اتفاق السلام الشامل بتعزيز الهدوء، بوسائل منها القيام فوراً وباستمرار بتجديد التأكيد لسكان السودان بجميع قومياتهم على احترام حقوقهم وسلامتهم وممتلكاتهم، بما في ذلك أهل الجنوب في الشمال وأهل الشمال في الجنوب. ويحث المجلس طرفي اتفاق السلام الشامل على احترام التزاماتهما في هذا الصدد.

”ويكرر المجلس التأكيد بأشد العبارات أن أي عرقلة لحرية تنقل بعثة الأمم المتحدة في السودان غير مقبولة وأن البعثة بحاجة إلى الوصول إلى جميع أنحاء منطقة البعثة بصورة تامة ودون عوائق.

”ولن يقبل مجلس الأمن أي دعم يقدمه أحد طرفي اتفاق السلام الشامل لميليشيات تعمل بالوكالة.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه الشديد إزاء الزيادة الخطيرة في مستوى العنف

للمشاركين، بحيث يمكنهم التعبير عن آرائهم دون خوف من الانتقام، (٢) حرية التعبير والتجمع للسماح بإجراء مشاورات مفتوحة، (٣) حرية تنقل المشاركين والعملية المختلطة، (٤) المشاركة التناسبية للدارفوريين، (٥) التحرر من المضايقات والاعتقال التعسفي والتخويف، (٦) التحرر من التدخل من جانب الحكومة أو الحركات المسلحة. ويدعو المجلس حكومة السودان والحركات المسلحة إلى المساهمة في تهيئة هذه البيئة المواتية لانطلاق عملية سياسية تستند إلى دارفور، والعمل بشكل وثيق مع العملية المختلطة، حسب الاقتضاء، ويدعو بشكل خاص حكومة السودان إلى أن تفي بالتزامها المعلن برفع حالة الطوارئ في دارفور.

”ويدعو المجلس أيضا حكومة السودان إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، والسماح بحرية التعبير، وبذل جهود فعلية لكفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولللقانون الإنساني الدولي، أيًا كان مرتكبها“.

(تكلم بالإسبانية)

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2011/8.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

ويدعو على وجه الاستعجال حكومة السودان إلى القيام بذلك.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه لعملية سلام دارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التي تستضيفها دولة قطر، ولعمل كبير الوسطاء المشترك جريل باسولي. ويكرر المجلس كذلك تأكيد دعمه للمبادئ المسترشدة بها في المفاوضات. ويحث المجلس بشدة جميع حركات التمرد الأخرى على الانضمام إلى عملية السلام بدون مزيد من التأخير ودون شروط مسبقة. ويحث المجلس الأطراف في الدوحة على تقديم التنازلات اللازمة للتوصل بسرعة إلى وقف لإطلاق النار واتفاق سياسي، ويتطلع إلى نتائج المؤتمر المقبل الذي سيعقد في الدوحة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بدارفور. ويرى المجلس أن هذا المؤتمر ينبغي أن يمثل تمثيلا كاملا لجميع سكان دارفور والجماعات ذات المصلحة. ويكرر المجلس تأكيد أهمية زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام السودانية.

”ويسلم مجلس الأمن بالدور المكمل المحتمل الذي يمكن أن تؤديه عملية سياسية تستند إلى دارفور لكفالة مشاركة سكان دارفور ودعمهم وتمكينهم على نحو أفضل من المشاركة في تنفيذ نتائج عملية الدوحة للسلام. غير أن المجلس يساوره القلق بسبب غياب جوانب هامة من جوانب البيئة المواتية اللازمة لانطلاق عملية سياسية تستند إلى دارفور، بما في ذلك: (١) الحقوق المدنية والسياسية